

الزياني أدار ظهره لأزمة الحصار الجائر المفروض على قطر

«اللاموقف» في موقف «الأمين العام»



لحشد المجتمع الدولي خلال الأزمة الأخطر التي واجهت المجلس، وهي **غزو العراق لولاية الكويت الشقيقة**، وكان قريباً من القيادة الخليجية، بإرغاماً في استثمار التعديلات التي اعترضت مسيرة المجلس، لتكون مطلقاً تطوريه، وليس لتدميره. أما **الأمين العام الثاني الشيخ فاهم القاسمي**، فزعم الفترة الرئاسية القصيرة التي تولي فيها مسؤولياته في «الأمانة العامة»، إلا أن المجلس في عهده استطاع إحالة النزاع الحدودي القطري-البحريني رسمياً إلى محكمة العدل الدولية عام 1994، بعد فشل الوساطة السعودية في حله.

كما تولي متابعة وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة بقضية الغزو العراقي لولاية الكويت الشقيقة، ورعاية المطالب الكويتية لدى العراق، المتصلة في حل قضية الأسرى والمختطفين، والتعويضات المستحقة، وترسيم الحدود العراقية-الكويتية. .. ويعد جاء **الأمين العام الثالث جميل الجويلان**، الذي جمع في شخصيته ثلاثية الخبرات السياسية والدبلوماسية والإعلامية، حفاظاً على استمرارية المجلس، كواحد من أهم التكتلات الإقليمية.

.. وفي عهده صدر حكم «**محكمة العدل الدولية**»، بشأن النزاع الحدودي بين قطر والبحرين عام 2001، ولا أنسب أنني كتبت هنا في المحكمة بمسارها في «**الأمين**»، لحضرة المسقط بالحكم التاريخي، ويعد **عناقتنا من الوفد البحريني عنان الأنتاه**، ترحيباً بالحكم الدولي، الذي شكل نموذجاً لحل النزاعات الحدودية بين الدول، كما تم في عهد «**الجويلان**» نسوية معظم الخلافات الحدودية الأخرى بين دول المنطقة.

.. وفي نفس «**الأمين**»، قد حملة إعلامية متفاد، في أعقاب **تفجير برج التجارة العالمي**، في نيويورك، لتحسين صورة الدول التي تورطت في مخططات في تلك الأحداث الإرهابية، مطالبا العرب بعدم التورع في توجيه المقامات للدول الخليجية. .. وتصل إلى **الأمين العام الرابع**، الأخ الكبير والصادق العزيز **عبدالصالح بن حمد العتيبة**، الذي نجح في تسوية الكثير من الملفات، والتعامل مع العديد من التحديات الإقليمية، وأبرزها العدوان الأميركي على العراق، وتصادم أزمة اللثة النووي الإيراني، وتنامي التهديدات الإيرانية.

لقد استمدت فترة العتيبة في الأمانة العامة لمجلس التعاون كفاءة عالية في إدارة العلاقات مع دول الخليج، وكان حاضراً ومضاهياً في العديد من الفعاليات الدولية.

.. ويحسب له مساهمته الإيجابية في تبني «**مجلس التعاون الاستراتيجي خليجية مائة لخامسة الإرهاف**»، تجسدت في الاتفاقية الصداقة بتاريخ الخامس من إبريل عام 2004، التي صادقت عليها **قطر**، كما تولي التنسيق بين «دول المجلس» لإنشاء مركز دولي لحرية التجارة الإيرانية، وهو ما أقرته القمة القطرية، التي عقدت في بايو عام 2006.

.. وعلى هذا الأساس وغيره تتضح **الوقوف في الأذى** بين «الأطراف» الذين تعاقبوا على التوالي من منصب «**الأمين العام**» -مجلس التعاون-، ونظيرهم الحالي **عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود**، الذي ظهر جلياً خلال الأزمة الخليجية الراهنة، حيث أثبت أنه يفقد هداه عبدالله بشارته ومواقفهم فاهم القاسمي، وكهذه جميل الجويلان، كما يبدو واضحاً أنه لا يملك العلاقات الواسعة، والخبرات الدبلوماسية، في شخصية الدبلوماسي القطري **عبد الرحمن بن حمد العتيبة**.

.. ونظراً لخروج **عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود** من الساحة لصالح **الأمانة العامة لمجلس التعاون**، وإطلاقته المفاجئة من «**رئاسة**» الأمانة العامة، يستحق **الأمين العام لمجلس التعاون** أن نقول له: **يا زياني شذعوة!**

تقولنا له من قطر بيوتها وأهلها وسكانها وساحتها، على طريقة الشيخ عيسى بن راشد آل خليفة، بصوت إبراهيم حبيب، دون أن ندور بحثاً عن «**الأمين العام**»، في الرياض، أو في «**دواعيس الحق**»، لإشعارهم بضرورة القيام بواجباتهم، لحل الأزمة الخليجية، مثلما فعل يوم الأربعاء الماضي، عندما اجتمع مع «**إسماعيل ولد الشيخ**» محلاً إحياء العملية السياسية على الساحة اليمنية، ولسان حاله يردد الأغنية التي يحبها اليمنيون ويقول مملعا:

مقدر والي اودعك خذني يا حبيبي معك، ممل انظر أنا بتبعك حتى لو طلعت القمرا!

حيث وجدناه مشغولاً بإيجاد حل لأزمة اليمنية .. والذي نعرفه أن «**مجلس التعاون**» ليس «**عزبة خاصة**» لأي دولة من الدول الأعضاء، حتى تقوم بتسييره وتوجيهه وفقاً لمصلحتها، وهو ليس من «**ممتلكات زياني**» أو غيره، حتى يقوم بإيقاظ نشاطه على مدى الشهرين الماضيين كما يحلو له، متجاهلاً القيام بأي خطوة في سبيل «**الأمانة العامة**».

.. وأريد تذكير **عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود** عندما تولي منصبه في «**الأمانة العامة**»، في أبريل عام 2011، قال في حوار صحفي إن «**مطوياته**» تمثلت في جعل كل مواطن يشعر أن العمل الخليجي المشترك يهدفه، ويمثل إضافة له، ويشكل مسؤولية عليه، ومن ثم يمسح للحفاظ على المجلس وتعزيز دوره.

.. وأقولها بصراحة: **إننا في قطر لم نعد نشعر بذلك**، بسبب **الحصار الجائر المفروض علينا**، من جانب 3 دول أعضاء في «**مجلس التعاون**»، في ظل غياب «**الأمين العام**»، وانشغاله بالدوران في «**مكيد الحرق**»!

لقد أثبت **عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود** موقفه تجاه الأزمة الخليجية ليس ليضاه، وأن أداؤه «**ليس زينا**» ولا «**أقول زينا**»، وأثبت أيضاً في موقعه في «**الأمانة العامة**» أنه «**لم يكن أمينا**»، في تعامله مع «**القطريين**» والأزمة المحيطة بهم، والتي تلقى بانعكاساتها على مستقبل «**مجلس التعاون**».

.. وكما ننظر منه أن يقرأ الأحداث العاصفة التي تشهدها المنطقة، «**يعين الأمين**» الحرص على إفراد الأمانة لمجلس التعاون، و«**برؤية الرسول الخليجي**»، المتمسك بوجهة النظر الخليجية.

.. وما من شك في أن الأذى السلبى للأمين العام تسبب في تهميش دور «**مجلس التعاون**»، الذي عقدت عليه شعوب المنطقة أماليا في تعزيز قوتها، وتوطيد لحياتها، وترسيخ أمنها. .. وكما نكتل من أن «**الأمين**»، **التحرك لاختراع تدابير الأزمة الخليجية**، استناداً على نجاح سابقه في مواجهة الأزمات التي اعترضت مسيرة المجلس، وما أكرهها.

.. وأستطيع القول إن **عبدالله بن راشد الزياني** يستحق أن يوصف بأنه «**صاحب أسوأ أداء**» في «**مجلس التعاون**»، من بين جميع «**الأمين**»، الذين تعاقبوا على تولي منصب «**الأمين العام**»، وواجبوا الكثير من التحديات الإقليمية والدولية، ونجحوا في التعامل معها.

لقد تولي منصب **الأمين العام** لمجلس التعاون **أربعة أمناء** قبله، وأولهم كان الكويتي **عبدالله يعقوب بشاره**، الذي شغل منصبه لمدة 12 عاماً متتالية، منذ تأسيس المجلس عام 1981 حتى عام 1993، تلاه الإماراتي **الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي** (1993-1996)، ثم السعودي **جميل إبراهيم الجويلان** (1996-2002)، ويعد القطري **عبد الرحمن بن حمد العتيبة** (2002-2011)، وكل واحد من هؤلاء ترك بصمته الإيجابية على أداء المجلس، باستثناء «**الزياني**».

لقد واجه «**الأمين العام الأول**»، صعوبات تأسيس المجلس، وتثبيت أركانه، وإعلاء مكانته، وترسيخ مكانه على خريطة المنظمات الدولية. .. واستثمر عبقريته يعقوب بشاره بكل ما لديه من خبرات دبلوماسية، ومهارات إعلامية وعلاقات دبلوماسية،

إحياء العملية السياسية في اليمن، دون أن يبذل جهداً واحداً، أو جهوداً وحيداً **وتشجيع الفرقاء الخليجيين** بالجلوس على طاولة الحوار لحل أزمتهم!

.. وكان يمكن للدكتور **عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود** بحكم منصبه أميناً عاماً لمجلس التعاون، أن يقوم بزيارات إلى **عواصم دول المجلس**، لتقريب وجهات النظر المتباينة بينهم، أو حتى التقاط الصور التذكارية معهم.

.. وكان يمكنه أيضاً السعي لدى قادة المجلس **لوقت الحماة الإعلامية**، التي تسببت في تسيير الأزمات الخليجية. .. وكان يستطيع **الاستماع** وزراء الخارجية، الذين يشكلون «**المجلس الوزاري**» الخليجي، لوقت «**تفريغها**»، السلبية، في حساباتهم «**التويترية**»، لإفساح المجال لإنجاح **الوساطة الكويتية**.

.. وربما يقول قائل إن «**الأمين العام**» **مجرد موظف يتلقى الأوامر التنفيذية**، ويقوم بتنفيذ التعليمات القيادية، وأرد عليه بقولي إن «**الأمانة العامة**» **عشرة** من النظام الأساسي لمجلس التعاون، **تسليطه كاسال الاستقلالية في أداء مهامه الوظيفية**، حيث تنص بالحرف الواحد:

«**يتمتع الأمين العام والأمانة المساعدون وكافة موظفي الأمانة العامة بمهام وظائفهم باستقلال تام**».

أما «**الأمانة العامة**» من النظام الأساسي في تنص على ما يلي: «**يكون لمجلس التعاون هيئة تسمى (هيئة تسوية المنازعات)** تتبع المجلس الأعلى، وإذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي، ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري، أو المجلس الأعلى تتم إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات».

.. ولو توققنا عند «**المادة التاسعة**» من النظام الأساسي لمجلس التعاون فسنجد أنها تحض **إعدادات وإجراءات كل «جالس جول»**، باليات عمل هذه المنظمة الخليجية، وخصوصاً مسألة التصويت في «**المجلس الأعلى**»، حيث تنص على ما يلي: «**يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الأعلى صوت واحد**، وتصدر القرارات في المسائل الموضوعية بأغلبية الثلثين».

.. ومن خلال هذه المادة يبدو واضحاً صعوبة، بل استحالة تنفيذ ما يروجه بعض «**الجلفاء**»، الذين يحاولون إرغام «**مجلس التعاون**» إلى **عصر الجاهلية**، عبر تبريع **المناقص** بأن «**دول التصانح**» تستطيع إخراج **قطر** من «**المجلس**»، أن اتخذ هذا «**القرار الموضوعي**»، يحتاج إلى **إجماع خليجي**، تشارك فيه جميع الدول الأعضاء، بما فيهم **قطر**، وهذا من سائر المحتملات.

.. والمؤسف أنه منذ اندلاع الأزمة الخليجية لم يسجل «**الأمين العام**» **موقفاً واحداً يتوافق مع مواد النظام الأساسي** لمجلس التعاون، ولم يبادر بتفعيل تلك المواد القانونية للجمع، ولم يسع لاختراق موقف ينسجم مع تطورات شعوب المنطقة، وحل وجدناه **ساحكاً في مكتبه** بمقر «**الأمانة العامة**»، لا يجرح ساكناً!

لقد تبني **عبدالله بن راشد الزياني** موقف «**اللاموقف**» من الأزمة الخليجية، وتعامل معها بلا موقف، وكأنها خارج أزمته، وأن إيجاد الحلول لها لا يدخل في اختصاصاته، وأثبت بوقوفه كذلك الموقف أنه لا يفتح **قطر** و**الحصار الجائر المفروض على شعبنا ضمن اهتماماته**،

لا يحتاج الأمر إلى دليل، لإثبات الأذى العليل، الذي أدى إلى **إخفاق الأمين العام لمجلس التعاون**، في القيام بمسؤولياتها، وبقائه في الالتزام بإداء واجباته، بعدما أدار ظهره لأكثر، بل **أخطر أزمة داخلية** بين أعضاء المجلس، منذ تأسيسه عام 1981.

.. ويكفي لتأكيد هذه الحقيقة، التي لا يمكن له وغيره إنكارها، التوقف عند اختفائه المشير للضلالت، وكثير من علامات **الاستفهام**، وإشارات **التعجب**، طيلة الشهرين الماضيين. .. ومنذ **اندلاع الأزمة الخليجية** في الرابع والعشرين من شهر مايو الماضي، **والرفض الجائر على قطر** في الخامس من يونيو، لم ترصد حواراً أو تحركاً من «**الأمين العام**» باتجاه الولايات المتحدة والمانيا وفرنسا وبريطانيا وتركيا والجزائر وغيرها.

.. ويبدو أن الدكتور **عبدالله بن راشد الزياني** كان مشغولاً بالتجول في «**مكيد الحرق**»، بحكم أنه محرفي الولوج والنتيجة، محاولاً استرجاع كبريائه المحروقة مع قصيدة الشاعر الغنائي الكبير الشيخ **عيسى بن راشد آل خليفة**، التي عناها إبراهيم حبيب ويقول مملعا:

«**ولمان يا محرق وأور في السكة**، **محد عرفني فيج يا محرق شذعوة!** .. ونحن في الوحدة يؤسفنا أن نقول للأمين العام «**مجلس التعاون**» **يا زياني شذعوة**»، بعدما وجدناه يدور بعيداً متجاهلاً الأزمة الخليجية، ويستأنف تشامته فجأة الأليات المتحدة والمانيا وفرنسا وبريطانيا وتركيا والجزائر بشكل يغير الدهشة!

لقد جاءت «**الإطالة الزيانية**»، غير المرحب بها جماهيرياً وشعبياً من «**بريفة**» **الأزمة اليمنية**، وكان شيئاً لم يكن، بين «**التعاون**» **ضد قطر**، محاولاً إحياء دوره «**الوهم**»، واستئناف جهده القديم، وأدائه القديم، بعدما ظل غائياً عن الظهور والحضور **وتمايمه الأمور ذات الصلة بطبيعة عمله**، على مسرح الأحداث الخليجية، لدرجة أننا نستطيع أن نديننا جالساً اسمه «**مجلس التعاون**»، ونستبنا قسلاً أن نلمح اسمه **عبدالله بن راشد الزياني!**

.. وكنت أعتقد شخصياً أن «**الأمين العام**» لا يسمنونه «**مجلس التعاون**»، كان متزامناً، بسبب تناوله جرة زائدة من «**الحرق**»، **الدرجة أننا نستطيع أن نديننا جالساً اسمه «مجلس التعاون»**، ونستبنا قسلاً أن نلمح اسمه **عبدالله بن راشد الزياني!**

.. وكنت أعتقد شخصياً أن «**الأمين العام**» لا يسمنونه «**مجلس التعاون**»، كان متزامناً، بسبب تناوله جرة زائدة من «**الحرق**»، **الدرجة أننا نستطيع أن نديننا جالساً اسمه «مجلس التعاون»**، ونستبنا قسلاً أن نلمح اسمه **عبدالله بن راشد الزياني!**

.. وكنت أعتقد شخصياً أن «**الأمين العام**» لا يسمنونه «**مجلس التعاون**»، كان متزامناً، بسبب تناوله جرة زائدة من «**الحرق**»، **الدرجة أننا نستطيع أن نديننا جالساً اسمه «مجلس التعاون»**، ونستبنا قسلاً أن نلمح اسمه **عبدالله بن راشد الزياني!**

.. وكنت أعتقد شخصياً أن «**الأمين العام**» لا يسمنونه «**مجلس التعاون**»، كان متزامناً، بسبب تناوله جرة زائدة من «**الحرق**»، **الدرجة أننا نستطيع أن نديننا جالساً اسمه «مجلس التعاون»**، ونستبنا قسلاً أن نلمح اسمه **عبدالله بن راشد الزياني!**

أحمد الوكيل
alwatan2@qatar.net.qa
@ AhmedAli_Qatar
الأحد 13 أغسطس 2017



يتجاهل الأزمة الخليجية .. ويبحث إحياء العملية السياسية في الساحة اليمنية!